

## العوامل المؤثرة في فعالية التدقيق الشرعي

" دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي الليبي "

محمد مفتاح الشيخ رحيل

عضو هيئة تدريس بقسم التمويل

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة مصراتة

shaikh.m@eps.misuratau.edu.ly

محمد علي المهدي الشعافي

عضو هيئة تدريس بقسم التمويل

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة مصراتة

M.Elshaafi@eps.misuratau.edu.ly

تاريخ النشر: 2024.12.24

تاريخ القبول: 2024.12.20

تاريخ الاستلام: 2024.10.03

### المخلص

هدفت الدراسة الى تقصي العوامل المؤثرة في فعالية التدقيق الشرعي بالقطاع المصرفي الليبي ، وتمثل مجتمع الدراسة في المدققين الشرعيين بالقطاع المصرفي الليبي ، تتكون عينة الدراسة من أربع فئات بالقطاع المصرفي الليبي تشمل: رؤساء هيئة الرقابة الشرعية، أعضاء هيئة الرقابة الشرعية، مدراء إدارة التدقيق الشرعي والمدققين الشرعيين الخارجيين لمصارف هذا القطاع ، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي حيث تم استخدام مصادر البيانات الأولية المجمععة عن طريق أداة الاستبيان وتم توزيع (40) استبانة وكانت الصالحة منها (36) استبانة، وتم استخدام أسلوب التحليل الإحصائي (SPSS) في تحليل البيانات.

أظهرت النتائج أن الكفاءة المهنية للمدقق الشرعي تعد من العوامل الرئيسية المؤثرة، حيث أن الدراية بالمفاهيم الشرعية والمعايير المهنية تؤثر إيجابياً على فعالية التدقيق. كما تبين أن الاستقلالية المهنية للمدقق الشرعي تلعب دوراً مهماً في تعزيز حيادية القرارات الشرعية ودعم الثقة في التقارير الشرعية. بالإضافة إلى ذلك، أكدت الدراسة أن البنية التحتية القوية للإدارة العليا، بما في ذلك التدريب وتوفير الأدوات المناسبة، تساهم في تحسين فعالية التدقيق الشرعي. وأشارت النتائج أيضاً إلى أن دعم الإدارة العليا وتوفير الموارد المالية يعزز الشفافية والمساءلة، مما يؤدي إلى زيادة الثقة في عمليات التدقيق. وأخيراً، تبين أن العناية المهنية للمدقق الشرعي تساهم في تنظيم العمليات وتحقيق الامتثال للمعايير الأخلاقية، مما يساهم في بناء الثقة والمصداقية للمؤسسات المصرفية.

**الكلمات الدالة:** التدقيق الشرعي، القطاع المصرفي الليبي، الكفاءة المهنية، الاستقلالية، البنية التحتية.

## The Factors Affecting the Effectiveness of Shari'a Auditing: "An Applied Study on the Libyan Banking Sector"

Mohamed Ali Elshaafi

Faculty of Economics and Political Science

Misurata University

shaikh.m@eps.misuratau.edu.ly

Mohamed Meftah Shaikh Raheel

Faculty of Economics and Political Science

Misurata University

M.Elshaafi@eps.misuratau.edu.ly

### Abstract

This study aimed to explore the factors influencing the effectiveness of Sharia auditing in the Libyan banking sector. The study population consisted of Sharia auditors in the Libyan banking sector. The sample of the study included four categories within the Libyan banking sector: Heads of Sharia Supervisory Boards, members of Sharia Supervisory Boards, managers of Sharia audit departments, and external Sharia auditors for the banks in this sector. The study utilized a descriptive-analytical approach, with primary data collected through a questionnaire. A total of 40 questionnaires were distributed, of which 36 were valid for analysis. Statistical analysis was performed using the SPSS software.

The results indicated that the professional competence of the Sharia auditor is one of the key factors affecting effectiveness, as knowledge of Sharia concepts and professional standards positively impacts the auditing process. The study also found that the professional independence of the Sharia auditor plays a crucial role in enhancing the neutrality of Sharia decisions and supporting confidence in Sharia audit reports. Additionally, it was confirmed that a strong infrastructure for senior management, including training and the provision of appropriate tools, contributes to improving the effectiveness of Sharia audits. The results further emphasized that support from senior management and the allocation of financial resources enhances transparency and accountability, leading to increased trust in auditing processes. Finally, the study found that the professional care of the Sharia auditor helps organize processes and ensures compliance with ethical standards, which contributes to building trust and credibility in banking institutions.

**Keywords :** *Sharia audit, Libyan banking sector, professional competence, independence, infrastructure.*

### 1.1 المقدمة

شهدت الصناعة المصرفية نمواً ملحوظاً في المعاملات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، سواء من خلال افتتاح مصارف إسلامية جديدة أو تحويل بعض المصارف التقليدية للعمل وفقاً لأحكام الشريعة أو فتح نوافذ إسلامية فيها. وقد تسارع هذا التحول بعد الأزمة المالية العالمية 2008 التي أثرت على اقتصادات العديد من الدول. يعد النظام المالي الإسلامي بديعاً في تركيبه، قوياً في أحكامه، وراسخاً في مبادئه، حيث يحقق العدالة ويمنع الظلم، ويستند إلى قواعد محكمة تحقق الخير والصلاح للمجتمعات الإسلامية في دنياهم وآخرتهم.

مع تطور المؤسسات المالية الإسلامية، بما في ذلك المصارف الإسلامية، والشركات الاستثمارية، وشركات التأمين، إضافة إلى المصارف التي لديها نوافذ إسلامية، التزمت هذه المؤسسات بتطبيق الشريعة الإسلامية في أعمالها. يتميز العمل المصرفي الإسلامي بالتزامه بأحكام الشريعة، ويحتاج إلى جهاز شرعي كفاء لضمان الالتزام وابتعاد المؤسسات عن الشبهات والمحرمات (قدوري وآخرون، 2018). لضمان التزام هذه المؤسسات، يجب وجود جهة رقابية شرعية تتابع أعمال المصارف، وتقويم الأخطاء، وتقديم البدائل الشرعية (حيرش وآخرون، 2024). ومع زيادة عدد المصارف الإسلامية، برزت الحاجة إلى هيئة رقابية شرعية وتدقيق شرعي لضمان تطبيق الشريعة في المعاملات المالية (الحشايكة، 2019).

ويعد التدقيق الشرعي المبني على الشريعة الإسلامية وظيفية أساسية لضمان الامتثال لأحكام الشريعة في المنتجات المالية الإسلامية، من خلال ممارسات التدقيق الشرعي التي تعد أمراً بالغ الأهمية في تعزيز نزاهة المؤسسات المالية الإسلامية، وتعزيز المساءلة والشفافية في النظام المالي. تتمثل وظيفة المدقق الشرعي في مساعدة المؤسسات المالية الإسلامية لضمان وجود نظام رقابة داخلي يحرص على إجراء العمليات التجارية بكفاءة وفعالية. ويُنظر إلى نظام التدقيق الشرعي الفعال على أنه ركيزة قوية للأعمال المالية الإسلامية؛ لأنه يساعد على التحكم في المخاطر المالية وتقليلها، ويعمل كمراقب داخلي للأنشطة المالية (Islam and Bhuiyan, 2021).

تشمل كفاءة المدققين الشرعيين المعرفة الكافية بالشريعة والعقود المالية، بالإضافة إلى الاستقلالية التي تعبر عن الموقف الحيادي للمدققين الشرعيين، ليكونوا خاليين من تضارب المصالح، والحماية من تدخل الأطراف التنفيذية في تحديد نطاق التدقيق الشرعي (Ab Ghani et al., 2019). يُعتبر دعم الإدارة العليا أحد العوامل المهمة التي تؤثر على فعالية المدققين الشرعيين، من خلال الدعم الفعّال في توفير الموارد الكافية لإنجاز مسؤولياتهم وتحقيق أهدافهم، مما يؤدي إلى مستوى عالٍ من الفعالية في المؤسسات المالية الإسلامية. ويجب على المدققين بذل العناية المهنية اللازمة، وبذل الجهد والمهارة بالمستوى المتوقع من أي مدقق يتمتع بمستوى معقول من التبصر والاعتدال (الحشايكة، 2019؛ Mukhibad et al., 2023).

وفقاً لما أشار إليه دليل حوكمة المصارف الإسلامية الصادر عن مصرف ليبيا المركزي (2023)، يجب تنسيق عمليات التدقيق الشرعي بين المصرف المركزي وهيئة الرقابة الشرعية لضمان تغطية شاملة لجميع جوانب التدقيق وتجنب تكرار الجهود. ويسهم هذا التعاون في تحقيق الشفافية والكفاءة في تنفيذ التدقيق الشرعي داخل المصارف.

تسهم هذه الدراسة في المناقشات الجارية حول التدقيق الشرعي في المصارف، الذي يُعدّ أحد أهم العناصر في منظومة العمل المصرفي المتوافق مع الشريعة الإسلامية، ومن خلاله يكتسب المصرف المصدقية لدى شرائح المجتمع التي تتعامل معه، من مساهمين ومودعين ومتعاملين وأجهزة رقابية. حيث يساعد التدقيق الشرعي هيئة الرقابة الشرعية في الحكم على مدى التزام المصرف - درجة التأكد - بالضوابط والفتاوى الشرعية التي أصدرتها هيئة الرقابة الشرعية ومدى التطبيق السليم للمنتجات والخدمات المصرفية

المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة، لتقديم هذه الشهادة من هيئة الرقابة الشرعية والمدقق الشرعي الخارجي إلى المساهمين وأصحاب العلاقة.

علاوةً على ذلك، فإن نتائج هذه الدراسة سيكون لها أثر بارز على المصارف نفسها والمراجعين الشرعيين، لأنها تساهم في تحسين فعالية التدقيق الشرعي وتعزيز الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية في القطاع المصرفي الليبي.

## 2.1 مراجعة الأدبيات:

تشير مراجعة الأدبيات إلى أن فعالية التدقيق الشرعي في المصارف تتأثر بعدد من العوامل الأساسية التي تساهم في تحسين كفاءة وفعالية هذا النظام الرقابي. في السنوات الأخيرة، ازداد الاهتمام بفعالية التدقيق الشرعي، حيث تعددت الدراسات التي تناولت هذا الموضوع في سياقات مختلفة. على الرغم من توافر العديد من الدراسات حول فعالية التدقيق الشرعي في المصارف في بعض الدول، فإن هناك نقصاً في الدراسات التي تركز على هذا الموضوع في العديد من الدول النامية، مثل ليبيا. بناءً على هذه الخلفية، استعرضت الأدبيات الدراسات التي تناولت فعالية التدقيق الشرعي، والتي يمكن تصنيفها في مجموعات تتعلق بالعوامل المؤثرة على التدقيق الشرعي في العمل المصرفي الإسلامي، بما في ذلك الاستقلالية والكفاءة، التحديات المتعلقة بالبنية التحتية، والأبعاد الثقافية والقانونية.

تناولت بعض الدراسات الفرق بين التدقيق التقليدي والتدقيق الشرعي لإبراز الفروق الرئيسية بينهما، مثل نطاق التدقيق، المهارات والمؤهلات المطلوبة، والهدف من التدقيق. كما يوضح **Kasim et al. (2015)** أن التدقيق التقليدي الذي يركز على البيانات المالية غير كافٍ لتلبية أهداف الشريعة الإسلامية، حيث أن الهدف الرئيسي للشريعة هو حماية مصلحة الناس في حياتهم الدنيا وآخرتهم. كما أن التدقيق الشرعي الداخلي يركز على التأكد من أن جميع الأنشطة في المصارف الإسلامية تتماشى مع قواعد وأحكام الشريعة، بما في ذلك المعاملات، المنتجات، السياسات، والإجراءات.

وفي هذا الشأن، لا شك أن التدقيق التقليدي يؤثر بشكل كبير على أطر التدقيق المستخدمة في المؤسسات المالية الإسلامية. إن دور ومسؤوليات المدققين في المؤسسات المالية الإسلامية أوسع بكثير من تلك الموجودة في البنوك التقليدية، فيما يتعلق بفحص مجموعة متنوعة من العقود وهياكل المنتجات، وإعداد التقارير عن المعاملات، وإعداد البيانات المالية والتقارير والنشرات التسويقية وأي مستندات قانونية أخرى ذات صلة بعمليات المؤسسات المالية الإسلامية. ويمكن لمراجعي الشريعة أن يشاركوا في هذه المسؤوليات؛ فهم لا يرفضون جميع تقنيات وآليات التدقيق التقليدية، إذ يمكن استخدامها لاختبار القيم التي تتفق مع الشريعة (Algabry et al., 2020).

في حين أن هناك الكثير من الأدبيات حول التدقيق الداخلي والخارجي في المصارف التقليدية، فإن دراسة التدقيق الشرعي الداخلي في المصارف الإسلامية ما تزال في مراحلها الأولى. في هذا السياق، أكدت بعض الدراسات على أهمية البحث المستمر في التدقيق الشرعي وفعاليتته، ومن بينها دراسة (Kasim et

(al., 2015) ودراسة (Yaacob et al., 2014) اللتان دعتا إلى المزيد من البحث لفهم كيفية تعزيز فعالية التدقيق الشرعي الداخلي في المصارف.

فقد أشار Khalid et al. (2018a) إلى أن أحد المسؤوليات الأساسية للمصارف الإسلامية هو التأكد من التزامها بالشريعة الإسلامية. علاوة على ذلك، بيّنت دراسات أخرى أنه يجب على مدققي الشريعة تقييم ما إذا كانت آليات الرقابة الداخلية فعالة وكفؤة بما يكفي لمنع الانتهاكات المحتملة للشريعة، وهم مسؤولون أيضًا عن فحص العقود المختلفة وهياكل المنتجات، وإعداد التقارير عن المعاملات، وإعداد البيانات المالية والتقارير والنشرات التسويقية وأي مستندات قانونية أخرى ذات صلة بعمليات المؤسسات المالية الإسلامية (Othman and Ameer, 2015; Yaso et al., 2020).

وفي سياق دراسة العوامل المؤثرة على فعالية التدقيق الشرعي، تمثل دراسة **Islam and Bhuiyan (2021)** نموذجًا مهمًا في فهم العوامل المؤثرة في فعالية التدقيق الشرعي، حيث ركزت على تحليل ثلاث متغيرات رئيسية وهي استقلالية المدققين، وكفاءتهم، وأدائهم. وقد خلصت الدراسة إلى أن هذه العوامل تؤثر بشكل كبير على فعالية نظام التدقيق الداخلي المبني على الشريعة الإسلامية. وأوصت الدراسة بإجراء المزيد من الدراسات التي تأخذ في الاعتبار العوامل الأخرى مثل التعاون بين الإدارات ودعم الإدارة العليا. كما تناولت دراسة **Ahmed and Sarea (2019)** العوامل التي تؤثر على فعالية التدقيق الشرعي في البحرين، حيث أظهرت النتائج أن التنفيذ الفعال للتدقيق الشرعي يرتبط ارتباطًا إيجابيًا بكفاءة وأداء المدققين الشرعيين. كما أكدت الدراسة على أهمية الاستقلالية ورقابة الهيئات الشرعية في تعزيز فعالية التدقيق الشرعي، وأوصت بضرورة الاستثمار في تدريب المدققين الشرعيين لتحسين الثقة في المؤسسات المالية. كما توصلت دراسات أخرى إلى أهمية هذه العوامل، مثل دراسة التواتي وفقه (2015) التي تناولت تقييم أداء المراقب الشرعي في المصارف الليبية التي تطبق نظام النواذ الإسلامية، وخلصت إلى أن المراقب الشرعي في المصارف الليبية يتمتع بالاستقلالية اللازمة، إلا أن هناك بعض التقصير في التأهيل العلمي والعملية من قبل هيئة الرقابة الشرعية المركزية.

كما تناولت دراسة **Alam et al. (2020)** موضوع الإطار الشامل للتدقيق الشرعي الداخلي، من خلال تقديم إطار شامل للعوامل التي تؤثر على فعالية التدقيق الشرعي الداخلي، والتركيز على اللوائح الحالية وأعضاء الحوكمة الشرعية وأفضل الممارسات. كما تبرز الدراسة أيضًا تأثير التدقيق الشرعي على أهداف الشريعة الإسلامية. وفي نفس السياق، أكدت دراسات أخرى من بينها **Ali and Kasim (2019)** و **Mohd Ali et al. (2018); Yaso et al. (2020)** على أنه يجب على المدققين أن يأخذوا بعين الاعتبار عناصر الرقابة الداخلية لتقييم ما إذا كانت فعالة وكفؤة بما يكفي لتقليل احتمالية وقوع أي انتهاكات للشريعة. ومن الضروري أن يمتلك المدققون الشرعيون مهارات ومعرفة متخصصة، بالإضافة إلى سنوات من الخبرة في هذا المجال، لتلبية المتطلبات الأساسية اللازمة لتأهيلهم كمدققين شرعيين أكفاء. وبالتالي، يعتبر العلم الشرعي هو العنصر الأساسي في معارف المدققين الشرعيين المؤهلين، يليه الإلمام بالعمليات المصرفية الإسلامية وفهم فقه المعاملات. في حين أكدت دراسة **Ajili and Bouri (2018)** أنه يمكن

تحقيق التزام المصارف بالشريعة الإسلامية من خلال تعزيز فعالية الحوكمة الشرعية، التي تشمل التدقيق الشرعي الداخلي ووظيفة المراجعة الشرعية الداخلية.

في المقابل، ركزت عدد من الدراسات الأخرى على التحديات في التدقيق الشرعي الداخلي، حيث تواجه عملية التدقيق الشرعي الداخلي في المصارف الإسلامية تحديات مثل نقص الكفاءة المهنية في المجالات المالية والشرعية، وعدم الاستقلالية عن التأثيرات الخارجية. (Khalid et al., 2018b) كما تناولت بعض الدراسات التحديات المتعلقة بالبنية التحتية والتشريعات، ومن بينها دراسة الحشاكية (2019) التي تناولت إمكانية تطبيق التدقيق الشرعي الخارجي في المصارف الإسلامية الأردنية، وأظهرت الدراسة وجود فجوة في البنية التحتية اللازمة لتنفيذ التدقيق الشرعي الخارجي. كما اقترحت تعديل القوانين والتشريعات الخاصة بالبنك المركزي الأردني لتطبيق هذه المراجعة بشكل فعال. وهذه النتيجة تبرز أهمية البنية التحتية والتنظيمية لتطبيق التدقيق الشرعي في المؤسسات المالية الإسلامية.

مما سبق، يتبين أن فعالية التدقيق الشرعي في المصارف تعتمد على عدة عوامل رئيسية تشمل الاستقلالية، الكفاءة، البنية التحتية، والتعاون بين الإدارات، فضلاً عن دور الهيئة الشرعية والمراقبين الشرعيين في تعزيز فعالية النظام الرقابي. ومع أن هذه الدراسات تناولت موضوعات مماثلة، إلا أن الدراسة الحالية تركز على فهم العوامل المؤثرة في فعالية التدقيق الشرعي في القطاع المصرفي الليبي، بما يتناسب مع البيئة المحلية وتحدياتها. هذا يعزز من أهمية هذه الدراسة في تقديم منظور جديد حول فعالية التدقيق الشرعي في بيئة مصرفية ليبية ذات خصوصيات قانونية وتنظيمية وثقافية تختلف عن الكثير من الدول الأخرى.

### 3.1 مشكلة الدراسة:

تعد المصارف من الركائز الأساسية والمهمة لاقتصادات البلدان الإسلامية. ونظرًا للطبيعة المميزة لأعمال تلك المؤسسات وارتباطها الوثيق بالشريعة الإسلامية، فإن إدارة هذه المؤسسات مدركة لأهمية الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية في معاملاتها، وكذلك ضرورة الإفصاح عن هذا الالتزام للجهات المتعاملة معها. وبما أن الهدف الأساسي لمهنة التدقيق هو إضفاء المصداقية على نتائج أعمال المؤسسات، أصبح تدقيق أعمال المصارف الإسلامية ضروريًا، لإعطاء قوة وثقة أكبر لهذه المؤسسات أمام الأطراف الخارجية التي تتعامل معها (توفيق وآخرون، 2014). كما أن التأكد من ملاءمة نظام الرقابة الشرعية الداخلية وكفايته وفعالته في تحقيق هدف الرقابة الشرعية في جميع معاملات المصرف، وكشف أي انحرافات بصورة فورية، وإبلاغ ذلك للإدارة لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح الوضع وضمان عدم تكراره مرة أخرى (حمدي وآخرون، 2021).

عليه، جاءت هذه الدراسة لمعرفة العوامل المؤثرة في فعالية التدقيق الشرعي في المصارف التجارية الليبية. وقد صيغت الإشكالية البحثية في محاولة للإجابة على السؤال التالي:

**ما هي أهم العوامل المؤثرة في فعالية التدقيق الشرعي في القطاع المصرفي الليبي؟**

وينبثق عن سؤال مشكلة الدراسة الأسئلة الفرعية الآتية:

- هل تؤثر الكفاءة المهنية في فعالية التدقيق الشرعي في المصارف التجارية الليبية؟
- هل تؤثر الاستقلالية في فعالية التدقيق الشرعي في المصارف التجارية الليبية؟
- هل تؤثر البنية التحتية في فعالية التدقيق الشرعي في المصارف التجارية الليبية؟
- هل يؤثر دعم الإدارة العليا في فعالية التدقيق الشرعي في المصارف التجارية الليبية؟
- هل تؤثر العناية المهنية في فعالية التدقيق الشرعي في المصارف التجارية الليبية؟

#### 4.1 فرضيات الدراسة:

بالاستناد إلى أهداف الدراسة وأسئلتها، وبعد الرجوع إلى الدراسات السابقة ومشكلة الدراسة وأهدافها، تم تطوير فرضيات الدراسة على النحو التالي:

- H1: تؤثر الكفاءة المهنية تأثيرًا إيجابيًا في فعالية التدقيق الشرعي في المصارف التجارية في ليبيا.
- H2: تؤثر الاستقلالية تأثيرًا إيجابيًا في فعالية التدقيق الشرعي في المصارف التجارية في ليبيا.
- H3: تؤثر البنية التحتية تأثيرًا إيجابيًا في فعالية التدقيق الشرعي في المصارف التجارية في ليبيا.
- H4: يؤثر الدعم الإداري تأثيرًا إيجابيًا في فعالية التدقيق الشرعي في المصارف التجارية في ليبيا.
- H5: تؤثر العناية المهنية تأثيرًا إيجابيًا في فعالية التدقيق الشرعي في المصارف التجارية في ليبيا.

#### 5.1 أهداف الدراسة:

الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو تقصي العوامل المؤثرة في فعالية التدقيق الشرعي في المصارف العاملة في ليبيا، ويتم الوصول إلى الهدف الرئيسي من خلال تحقيق الأهداف التالية:

- معرفة مدى تأثير الكفاءة المهنية في فعالية التدقيق الشرعي في المصارف التجارية في ليبيا.
- معرفة مدى تأثير الاستقلالية في فعالية التدقيق الشرعي في المصارف التجارية في ليبيا.
- معرفة مدى تأثير البنية التحتية في فعالية التدقيق الشرعي في المصارف التجارية في ليبيا.
- معرفة مدى تأثير دعم الإدارة العليا في فعالية التدقيق الشرعي في المصارف التجارية في ليبيا.
- معرفة مدى تأثير العناية المهنية في فعالية التدقيق الشرعي في المصارف التجارية في ليبيا.

#### 6.1 أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة من تناولها موضوعًا حيويًا يتعلق بالعوامل المؤثرة في فعالية التدقيق الشرعي في المصارف التجارية في ليبيا. تهدف الدراسة إلى استكشاف تلك العوامل وتحديد مدى تأثيرها على فاعلية عمليات التدقيق الشرعي داخل المصارف الليبية، مما يساهم في إثراء المعرفة حول هذه القضية. كما أن النتائج المتوقعة ستوفر فهمًا عميقًا حول مدى نجاح التدقيق الشرعي في المصارف الليبية، مما يساعد في تحسينه وتطويره. من جهة أخرى، توفر هذه الدراسة إضافة علمية قيمة تساهم في تطوير الأدبيات الأكاديمية في مجال التدقيق الشرعي، وتعد مرجعًا مهمًا للباحثين والممارسين الراغبين في فهم أعمق لهذا الموضوع والبحث في جوانبه المختلفة.

## الإطار النظري للدراسة:

## 2. التدقيق الشرعي وعوامله المؤثرة:

**1.2 مفهوم التدقيق الشرعي:** يمكن تحديد مفهوم التدقيق الشرعي بشكل واسع بأنه: إدارة من إدارات المؤسسة المالية الإسلامية، معنية بالتأكد من أن المؤسسة قد أدت مسؤولياتها تجاه تطبيق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وفقاً لما تقرره هيئة الفتوى أو الرقابة الشرعية بالمؤسسة. ويعد التدقيق الشرعي محور الارتكاز للتأكد من سلامة المنتجات المالية التي تقدمها المصارف الإسلامية لعملائها، وللتأكد من درجة موافقتها لفتاوى هيئة الرقابة الشرعية. ونظراً للدور الكبير الذي تؤديه عملية التدقيق الشرعي، وسعيًا لتطويرها وتنظيمها، فإن التدقيق الشرعي ملزم بقرارات الهيئة الشرعية ويرفع إليها جميع المسائل المستجدة والمعاملات المختلف فيها للبحث في الحكم النهائي. وتعتبر صناعة التدقيق الشرعي من الصناعات الحديثة نسبيًا، الأمر الذي جعلها بحاجة ماسة إلى العديد من القواعد الراسخة والنظريات المستقرة حتى تسير عجلتها باستقرار. (بوقرن، ريشي 2022) (إحسان، سليمة 2024) (وردة، ميمونة 2017).

كما تتعدد التعريفات المتعلقة بالتدقيق الشرعي في أدبيات الموضوع، حيث يختلف كل تعريف حسب نطاقه وتركيزه على جوانب معينة من العملية. ومن خلال هذه التعريفات، يمكن عرض المفاهيم التالية:

- التدقيق الشرعي: نشاط مستقل وموضوعي لضمان امتثال المؤسسة لأحكام الشريعة والمشورة، ويهدف إلى إضافة قيمة وتحسين عمليات المؤسسة. ويساعد المؤسسة المالية على تحقيق أهدافها من خلال منهجية منضبطة لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر ومراقبتها وإدارتها (Ariffin, et al, 2019).
- التدقيق الشرعي: هو القدرة على التخطيط والتنفيذ وتوثيق المعلومات ونتائج تدقيق الشريعة الإسلامية، والقدرة على تقديم التوصيات، وإعداد التقارير، ومتابعة وتقييم مدى الامتثال لأحكام الشريعة وقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية، والفتاوى والإرشادات والتعليمات الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية التابعة للمؤسسات المالية الإسلامية (Algabry, et al, 2020).

وبناءً على التعريفات السابقة، يمكن تعريف التدقيق الشرعي بأنه: عملية فحص ومراجعة مستقلة وموضوعية للمعاملات المالية والإدارية في المؤسسات المالية، وذلك من منظور الشريعة الإسلامية. يهدف إلى ضمان الامتثال لأحكام الشريعة وتعزيز فعالية إدارة المخاطر، مع التحقق من توافق العمليات المالية والإدارية مع المعايير والضوابط الشرعية المعتمدة، مما يساهم في تعزيز نزاهة المؤسسات المالية الإسلامية.

**2.2 العوامل المؤثرة على التدقيق الشرعي:** تم اختيار العوامل المؤثرة على التدقيق الشرعي، والتي قد يكون لها أثر على القطاع المصرفي الليبي، استنادًا إلى مراجعة الأدبيات السابقة لتحديد العوامل الأكثر تأثيرًا على التدقيق الشرعي، مع التركيز على العوامل التي تم الإشارة إليها بشكل متكرر في الدراسات السابقة، وهي كالتالي:

- **الكفاءة المهنية:** امتلاك المعرفة والمهارات اللازمة لتقديم خدمات التدقيق الشرعي بجودة عالية وموثوقة وفقاً للضوابط الشرعية (Ahmed and Sarea, 2019; Mukhibad, et al, 2023; Ab Ghani, et al, 2019; Algabry, et al, 2020).



- **الاستقلالية:** اتخاذ القرارات وتقديم التوصيات بطريقة مستقلة دون التأثر بالضغوطات الخارجية تيمائي، 2016، Ab Ghani, et al, 2016; Ahmed and Sarea, 2019; Alqudah, et al, 2019; Algabry, et al, 2020).
- **البنية التحتية:** الموارد والعناصر واللوائح الداخلية والتقنيات اللازمة التي تدعم وتمكن المدقق الشرعي من أداء مهامه وواجباته بشكل فعال وموثوق (الحشايكة، 2019).
- **دعم الإدارة العليا:** التزام الإدارة بتنفيذ توصيات المدقق الشرعي وتوفير التدريب والتطوير المستمر للمدقق الشرعي. (Alqudah, et al, 2019; Algabry, et al, 2020).
- **العناية المهنية:** أن يقوم المدقق باتباع أخلاقيات المهنة وتطبيق معايير التدقيق بشكل صحيح وسليم من ناحية التخطيط الصحيح للعمل وفهم النشاط وتحديد المخاطر، وتوثيق عملية التدقيق بشكل سليم، وتقديم تقرير التدقيق للجهات المعنية (تيمائي، 2016).

### الإطار العملي للدراسة:

يتناول هذا القسم وصفاً لمجتمع وعينة الدراسة ووسيلة جمع البيانات، كما يتناول تحليل البيانات المتحصل عليها عن طريق الاستبانة واختبار فرضيات الدراسة. ومن ثم، يتم عرض النتائج التي تم استخلاصها ومناقشتها، والتي تحقق أهداف الدراسة، فضلاً عن وضع مجموعة من التوصيات المناسبة بناءً على نتائج الدراسة.

### 1.3 مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة الرقابة الشرعية والمدققين الشرعيين في القطاع المصرفي الليبي، بينما تتكون عينة الدراسة من أربع فئات في هذا القطاع تشمل: رؤساء هيئة الرقابة الشرعية، أعضاء هيئة الرقابة الشرعية، مديري إدارة التدقيق الشرعي، والمدققين الشرعيين الخارجيين لمصارف هذا القطاع. تم اختيار عينة عشوائية مكونة من (40) مفردة من هذا المجتمع، كانت الصالحة منها (36) مفردة. وتم التركيز على اختيار هذه الفئات بهدف الوصول المباشر للمعلومات والبيانات الحقيقية التي تحقق أهداف الدراسة، حيث إن هذه الفئات هي الأكثر دراية بالرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي في القطاع المصرفي. في هذه الدراسة، تم الاعتماد على آراء أعضاء هيئة الرقابة الشرعية والمدققين الشرعيين الخارجيين، واستبعاد الآخرين الذين يشغلون وظائف أخرى، نظراً لمعرفة هؤلاء بالقطاع المصرفي وقدرتهم على الإجابة على أسئلة الاستبانة. ويبين الجدول التالي توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي:

النسبة	العدد	
2.8%	1	رئيس هيئة الرقابة الشرعية
27.8%	10	عضو هيئة رقابة شرعية
11.1%	4	مدير إدارة التدقيق الشرعي
58.3%	21	مدقق شرعي خارجي
100.0%	36	الإجمالي

يتضح من الجدول أعلاه أن نسبة أفراد العينة الذين يشغلون وظيفة "مدقق شرعي خارجي" كانت 58.3% من إجمالي عينة الدراسة، بينما كانت نسبة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية 27.8%. وكانت أقل نسبة لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية والمدققين الشرعيين 2.8% بسبب صعوبة الوصول إليهم.

### 2.3 منهجية الدراسة العلمية:

لتحقيق أهداف الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما هي في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً استناداً إلى الدراسات النظرية، مما شكل الإطار النظري للدراسة. كما تم استخدام الطريقة التحليلية لجمع البيانات وتحليلها وإثبات الفرضيات المرتبطة بالعوامل المؤثرة في فعالية التدقيق الشرعي في المصارف في السياق الليبي، من خلال إجراء دراسة ميدانية وجمع البيانات باستخدام الاستبانة التي تم ترميزها وفقاً لمقياس (ليكرت الخماسي).

### 3.3 أداة الدراسة:

استخدمت الدراسة الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات التي تطلبها إجراءات تحليل المشكلة البحثية. وقد تم تصميم هذه الأداة التي اعتمدها الدراسة في جمع المعلومات، وتم تقسيمها إلى قسمين هما:

- القسم الأول يحتوي على المعلومات العامة عن المبحوث، والتي تتمثل في (الوظيفة، المؤهل العلمي، التخصص، سنوات الخبرة).
- بينما يهدف القسم الثاني إلى استنباط تصورات المشاركين في الدراسة فيما يتعلق بالعوامل المؤثرة في فعالية التدقيق الشرعي. وقد تم وضع وتطوير أسئلة الاستبيان بعد مراجعة الأدبيات في هذا المجال على سبيل المثال (Ahmed and Sarea, 2019) ، (Alqudah et al., 2019)، و(الحشايكة، 2019).

كل الأسئلة في القسم الثاني استخدمت مقياس ليكرت ذو الخمس نقاط لتوضيح درجة الموافقة، وهو المقياس الذي يُستخدم عادة في أبحاث العلوم الاجتماعية.

### 4.3 أساليب التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، تم تفرغ وتحليل البيانات والمعلومات باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS. كما استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وفقاً للأساليب الإحصائية التالية:

- **اختبار ت لعينة واحدة: (One Sample t Test)** لتحديد الاتجاه العام حول كل محور في استبيان الدراسة. بحيث إذا كانت قيمة مستوى الدلالة (P-value) أكبر من 0.05 فهذا يدل على أن الاتجاه العام حول هذه العبارة يُظهر درجة متوسطة. أما إذا كانت قيمة مستوى الدلالة (P-value) أقل من 0.05 فهذا يدل على أن الاتجاه العام حول هذه العبارة يُظهر درجة منخفضة أو مرتفعة، وفي هذه الحالة ننظر إلى قيمة الوسط.
- **معامل ألفا كرونباخ: (Cronbach's Alpha)** تم استخدامه لدراسة صدق وثبات أداة الدراسة. وتعتبر أداة الدراسة مناسبة إذا كانت قيمة هذا المعامل أكبر من 0.60%

### 5.3 صدق وثبات أداة الدراسة:

يقصد بالصدق عموماً أن العبارة الموجودة في الاستبيان تقيس ما يفترض في البحث قياسه بالفعل، أما الثبات فيعني أن الاستبيان يعطي نفس النتائج إذا أعيد تطبيقه. ولهذا الغرض، تم عرض صحيفة

الاستبيان المعدة على مجموعة من المتخصصين لإبداء الرأي حولها وتحديد بعض الملاحظات. وبعد اعتمادها، تم توزيعها على عينة الدراسة وتم قياس الصدق والثبات عن طريق حساب معامل ألفا كرنباخ للصدق والثبات كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول يبين قيمة معامل ألفا كرنباخ لمحاور صحيفة الاستبيان

المحور	قيمة معامل ألفا كرنباخ
الكفاءة المهنية	0.722
الاستقلالية	0.755
البنية التحتية	0.806
دعم الإدارة العليا	0.858
العناية المهنية	0.820
الكل	0.930

من خلال النتائج الواردة في الجدول السابق، نجد أن جميع قيم معامل ألفا كرنباخ مناسبة للدلالة على صدق وثبات أداة الدراسة وملاءمتها لها.

### 6.3 دراسة وتحليل بيانات الدراسة:

أولاً: دراسة المحور الأول (الكفاءة المهنية):

تمت دراسة هذا المحور في مجتمع الدراسة عن طريق عينة الدراسة، بهدف اختبار الفرضية التي تنص على أن "الكفاءة المهنية تعتبر من العوامل المؤثرة في فعالية التدقيق الشرعي في المصارف التجارية الليبية". وقد تم تحليل هذه الفرضية لكل فقرة من فقرات الاستبيان الخاصة بها باستخدام التحليل الإحصائي المناسب. وأجريت الحسابات باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول يبين نتائج التحليل الإحصائي للمحور الكفاءة المهنية

العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	متوسط	موافق	موافق بشدة	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
على المدقق الشرعي أن يكون على دراية كافية بالمفاهيم والمبادئ الأساسية للتدقيق الشرعي.	ك	0	0	1	15	20	مرتفعة جدا
	%	0.0	0.0	2.8	41.7	55.6	
على المدقق الشرعي أن يكون على دراية بالمعايير الشرعية مثل معيار الحوكمة الشرعية رقم 3 الصادر عن (AAOIFI) والمنشورات الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي.	ك	1	0	1	17	17	مرتفعة جدا
	%	2.8	0.0	2.8	47.2	47.2	
يمكن تعزيز كفاءة المدقق الشرعي من خلال تحسين مؤهلاتهم المهنية	ك	0	0	2	16	18	مرتفعة جدا
	%	0.0	0.0	5.6	44.4	50.0	
على المدقق الشرعي أن يكون لديه مهارات تقنية تمكنه من إعداد تقارير التدقيق بكفاءة	ك	0	0	3	20	13	مرتفعة جدا
	%	0.0	0.0	8.3	55.6	36.1	

العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
يتمتع المدقق الشرعي بمهارات تواصل فعالة للتفاعل مع الزملاء والجهات المعنية الأخرى	ك	0	8	11	17	4.25	.81	5
	%	0.0	22.2	30.6	47.2			
العام	-	-	-	-	-	4.37	0.47	مرتفعة جدا

من خلال النتائج الواردة في الجدول السابق، نجد أن درجة الانطباق لمعظم العبارات مرتفعة جداً، حيث كانت أكثر العبارات انطباقاً هي العبارة: "أن يكون المدقق الشرعي على دراية كافية بالمفاهيم والمبادئ الأساسية للتدقيق الشرعي"، حيث حصلت على متوسط قدره 4.53، أي بدرجة مرتفعة جداً. وبصفة عامة، تم دراسة الاتجاه العام لاستبيان الدراسة واختبار الفرضية الخاصة به من خلال إجراء اختبارات لعينة واحدة (One Sample t Test)، وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول يبين نتائج اختبارات لمحور الكفاءة المهنية

العدد N	Mean الوسط	Std. Deviation الانحراف المعياري	مستوى الدلالة P-value
36	4.3722	.47124	.000

من خلال النتائج الواردة في الجدول السابق، نجد أن قيمة مستوى الدلالة أقل من 0.05، وبالنظر إلى قيمة الوسط الحسابي نجد أنها أكبر من 3، مما يدل على أن الاتجاه العام لهذا المحور هو أن درجة الانطباق مرتفعة. بناءً على ذلك، يمكن القول إن "الكفاءة المهنية تعتبر من العوامل المؤثرة في فعالية التدقيق الشرعي في المصارف التجارية الليبية".

ثانياً: دراسة المحور الثاني (الاستقلالية): تمت دراسة هذا المحور في مجتمع الدراسة باستخدام عينة الدراسة لدراسة الفرضية التي تنص على أن "الاستقلالية تعتبر من العوامل المؤثرة في فعالية التدقيق الشرعي في المصارف التجارية الليبية". وقد تم تحليل هذه الفرضية لكل فقرة من فقرات الاستبيان الخاصة بها باستخدام التحليل الإحصائي المناسب، وأجريت الحسابات باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول يبين نتائج التحليل الإحصائي للمحور الاستقلالية

العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
أن يكون للمدقق الشرعي استقلالية مهنية كاملة في أداء مهامه واتخاذ القرارات المستقلة بشأن التدقيق الشرعي	ك	0	2	13	21	4.53	.61	2
	%	0.0	5.6	36.1	58.3			
ينبغي للمدقق الشرعي أن يكون حيادياً وغير منحاز في تقييمه وتوصياته، وأن يتجنب أي	ك	1	2	20	13	4.22	.80	5
	%	2.8	5.6	55.6	36.1			

العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الوسط	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
أن يكون للمدقق الشرعي استقلالية مهنية كاملة في أداء مهامه واتخاذ القرارات المستقلة بشأن التدقيق الشرعي تعارض مصالح يؤثر على قراراته المهنية	ك	0	0	2	13	4.53	.61	2	مرتفعة جدا
	%	0.0	0.0	5.6	36.1				
للمدقق الشرعي استقلالية عن الإدارة الداخلية للمؤسسة المدققة، حتى يتمكن من تقييم أداء الإدارة من جانب العمليات التمويلية	ك	0	1	3	17	4.28	.74	4	مرتفعة جدا
	%	0.0	2.8	8.3	47.2				
للمدقق الشرعي استقلالية مالية تامة عن العميل، بمعنى أنه لا يعتمد على العميل للحصول على أي دخل يؤثر على استقلاليته.	ك	0	0	5	12	4.39	.73	3	مرتفعة جدا
	%	0.0	0.0	13.9	33.3				
أن يتجنب المدقق الشرعي أي ضغط خارجي أو تعارض مصالح شخصية يؤثر على قراراته المهنية وتوصياته	ك	0	0	1	14	4.56	.56	1	مرتفعة جدا
	%	0.0	0.0	2.8	38.9				
استقلالية المدقق الشرعي تدعم الثقة في التقارير الشرعية عن أنشطة المصرف	ك	0	0	3	11	4.53	.65	2	مرتفعة جدا
	%	0.0	0.0	8.3	30.6				
للمدقق الشرعي استقلالية مالية تامة عن الإدارة التنفيذية للمؤسسة، حتى يتمكن من تقييم أداء الإدارة بكل حيادية	ك	1	1	6	15	4.06	.95	6	مرتفعة
	%	2.8	2.8	16.7	41.7				
العام	-	-	-	-	-	4.37	.47	-	مرتفعة جدا

من خلال النتائج الواردة في الجدول السابق، نجد أن درجة الموافقة على معظم العبارات مرتفعة، حيث كانت أعلى درجة موافقة للعبارة التالية: "أن يتجنب المدقق الشرعي أي ضغط خارجي أو تعارض مصالح شخصية يؤثر على قراراته المهنية وتوصياته" بمتوسط 4.56، مما يعني درجة مرتفعة جداً. في المقابل، كانت أقل درجة موافقة للعبارة: "للمدقق الشرعي استقلالية مالية تامة عن الإدارة التنفيذية للمؤسسة، حتى يتمكن من تقييم أداء الإدارة بكل حيادية" بمتوسط 4.06، مما يعني درجة مرتفعة.

وبصفة عامة، ولدراسة الاتجاه العام لاستبيان الدراسة واختبار الفرضية الخاصة به، تم إجراء اختبار ت لعينة واحدة (One Sample t Test)، وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

#### جدول يبين نتائج اختبارات لمحور الاستقلالية

مستوى الدلالة P-value	Std. Deviation الانحراف المعياري	Mean الوسط	N العدد
.000	.46504	4.3651	36

من خلال النتائج الواردة في الجدول السابق، نجد أن قيمة مستوى الدلالة أقل من 0.05، وبالنظر إلى قيمة الوسط الحسابي، نجد أنه أكبر من 3، مما يدل على أن الاتجاه العام لهذا المحور يشير إلى أن

درجة الموافقة مرتفعة. وبذلك يمكن القول بأن (الاستقلالية تعتبر من العوامل المؤثرة في فعالية التدقيق الشرعي في المصارف التجارية الليبية).

### ثالثاً: دراسة المحور الثالث (البنية التحتية):

تمت دراسة هذا المحور في مجتمع الدراسة عبر عينة الدراسة لاختبار الفرضية التي تنص على أن (البنية التحتية تعتبر من العوامل المؤثرة في فعالية التدقيق الشرعي في المصارف التجارية الليبية). وتم اختبار هذه الفرضية لكل فقرة من فقرات الاستبيان الخاصة بها من خلال التحليل الإحصائي المناسب، وأجريت الحسابات باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS. وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول يبين نتائج التحليل الإحصائي للمحور البنية التحتية

العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الوسط	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
وجود بنية تحتية قوية في المصرف يعزز من جودة التدقيق الشرعي	ك	0	0	9	11	4.19	.82	4	مرتفعة
	%	0.0	0.0	25.0	30.6				
يتطلب الاستفادة الكاملة من البنية التحتية توفير التدريب المناسب وتطوير مهارات المدققين الشرعيين	ك	0	0	4	15	4.36	.68	1	مرتفعة جدا
	%	0.0	0.0	11.1	41.7				
تدعم البنية التحتية إعداد التقارير والتوصيات المتعلقة بعمليات التدقيق الشرعي بشكل فعال وفي وقت قصير	ك	0	1	6	17	4.11	.78	5	مرتفعة
	%	0.0	2.8	16.7	47.2				
يمكن للبنية التحتية توفير أدوات وآليات لمراقبة وتقييم جودة عمليات التدقيق الشرعي وضمان الامتثال للمعايير الشرعية	ك	0	0	7	18	4.11	.71	5	مرتفعة
	%	0.0	0.0	19.4	50.0				
توفر البنية التحتية المتطورة منصة لاستخدام التكنولوجيا المبتكرة في عمليات التدقيق الشرعي، مما يحسن دقة وفعالية التدقيق	ك	2	0	3	14	4.22	1.02	3	مرتفعة جدا
	%	5.6	0.0	8.3	38.9				
البنية التحتية للمؤسسة قادرة على توفير وصول سريع ومتاح للمعلومات اللازمة لعملية التدقيق الشرعي	ك	0	1	4	16	4.25	.77	2	مرتفعة جدا
	%	0.0	2.8	11.1	44.4				
العام	-	-	-	-	-	4.21	0.57	-	مرتفعة جدا

من خلال النتائج الواردة في الجدول السابق، نجد أن درجة الانطباق لمعظم العبارات مرتفعة. وأكثر العبارات انطباقاً هي العبارة: "يتطلب الاستفادة الكاملة من البنية التحتية توفير التدريب المناسب وتطوير مهارات المدققين الشرعيين"، حيث حصلت على وسط حسابي قدره 4.36، أي بدرجة مرتفعة جداً. أما أقل العبارات موافقة، فهي العبارتان: "تدعم البنية التحتية إعداد التقارير والتوصيات المتعلقة بعمليات التدقيق الشرعي بشكل فعال وفي وقت قصير"، و"يمكن للبنية التحتية توفير أدوات وآليات لمراقبة وتقييم جودة

عمليات التدقيق الشرعي وضمان الامتثال للمعايير الشرعية"، حيث حصلتا على وسط حسابي قدره 4.11، أي بدرجة مرتفعة.

وبصفة عامة، ولدراسة الاتجاه العام لاستبيان الدراسة واختبار الفرضية الخاصة به، تم إجراء اختبار ت لعينة واحدة (One Sample t Test) ، وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول يبين نتائج اختبارات لمحور البنية التحتية

العدد N	Mean الوسط	Std. Deviation الانحراف المعياري	مستوى الدلالة P-value
	4.2083	.57373	.000

من خلال النتائج الواردة في الجدول السابق، نجد أن قيمة مستوى الدلالة أقل من 0.05، وبالنظر إلى قيمة الوسط الحسابي نجد أنه أكبر من 3، مما يدل على أن الاتجاه العام لهذا المحور يشير إلى درجة انطباق مرتفعة. وبذلك يمكن القول إن (دعم الإدارة العليا يعتبر من العوامل المؤثرة في فعالية التدقيق الشرعي في المصارف التجارية الليبية).

#### رابعًا: دراسة المحور الرابع (دعم الإدارة العليا):

تمت دراسة هذا المحور في مجتمع الدراسة من خلال عينة الدراسة بهدف دراسة الفرضية التي تنص على أن (دعم الإدارة العليا يعتبر من العوامل المؤثرة في فعالية التدقيق الشرعي في المصارف التجارية الليبية). وتم تحليل هذه الفرضية لكل فقرة من فقرات الاستبيان المتعلقة بها، باستخدام التحليل الإحصائي المناسب، حيث تم إجراء الحسابات باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS. وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول يبين نتائج التحليل الإحصائي للمحور دعم الإدارة العليا

العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الوسط	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
للإدارة العليا توجيهات وسياسات واضحة ومحددة تلتزم بها المؤسسة في عمليات التدقيق الشرعي.	0	0	9	15	12	4.08	.77	5	مرتفعة
تخصص الإدارة العليا الموارد المالية اللازمة لتنفيذ عمليات التدقيق الشرعي بشكل فعال ومستدام	1	0	7	20	8	3.94	.83	6	مرتفعة
توجد توجيهات صادرة من مجلس الإدارة بضرورة الالتزام بتوصيات المدقق الشرعي	0	1	4	17	14	4.22	.76	3	مرتفعة جدا
يعزز دعم الإدارة العليا في الشفافية والمساءلة في عمليات التدقيق الشرعي	1	0	3	15	17	4.31	.86	1	مرتفعة جدا
تركز الإدارة العليا أن تظهر استجابة فعالة لتوصيات المدقق الشرعي	0	1	5	14	16	4.25	.81	2	مرتفعة جدا
تدعم الإدارة العليا عمليات التدقيق الشرعي لبناء سمعة جيدة للمؤسسة بين الجمهور والمساهمين والعملاء، مما يؤدي إلى زيادة الثقة	0	2	4	19	11	4.08	.81	5	مرتفعة
تسعى الإدارة العليا على التوعية والتثقيف حول أهمية التدقيق الشرعي والمعايير الشرعية المعمول بها في المؤسسة	0	2	6	14	14	4.11	.89	4	مرتفعة
العام	-	-	-	-	-	4.14	0.60	-	مرتفعة

من خلال النتائج الواردة في الجدول السابق، نجد أن درجة الانطباق لمعظم العبارات مرتفعة. وأعلى درجة انطباق كانت للعبارة (يعزز دعم الإدارة العليا الشفافية والمساءلة في عمليات التدقيق الشرعي) بوسط 4.31، أي بدرجة مرتفعة جدًا. في حين أن أقل درجة موافقة كانت للعبارة (تدعم الإدارة العليا عمليات التدقيق الشرعي لبناء سمعة جيدة للمؤسسة بين الجمهور والمساهمين والعملاء، مما يؤدي إلى زيادة الثقة) بوسط 4.08، أي بدرجة مرتفعة.

وبصفة عامة، ولدراسة الاتجاه العام لاستبيان الدراسة واختبار الفرضية الخاصة به، تم إجراء اختبارات لعينة واحدة (One Sample t Test)، وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول يبين نتائج اختبارات لمحور التوقعات الإيجابية نحو المستقل

مستوى الدلالة P-value	Std. Deviation الانحراف المعياري	Mean الوسط	N العدد
.000	.60029	4.1429	36

من خلال النتائج الواردة في الجدول السابق، نجد أن قيمة مستوى الدلالة أقل من 0.05، وبالنظر إلى قيمة الوسط الحسابي نجد أنه أكبر من 3، مما يدل على أن الاتجاه العام لهذا المحور هو درجة انطباق مرتفعة. وبذلك يمكن القول إن (دعم الإدارة العليا يعتبر من العوامل المؤثرة في فعالية التدقيق الشرعي في المصارف التجارية الليبية).

#### خامسًا: دراسة المحور الخامس (العناية المهنية):

تمت دراسة هذا المحور في مجتمع الدراسة عن طريق عينة الدراسة لاختبار الفرضية التي تنص على أن (العناية المهنية تعتبر من العوامل المؤثرة في فعالية التدقيق الشرعي في المصارف التجارية الليبية). تم اختبار هذه الفرضية لكل فقرة من فقرات الاستبيان الخاصة بها باستخدام التحليل الإحصائي المناسب، وأجريت الحسابات عبر البرنامج الإحصائي SPSS، وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول يبين نتائج التحليل الإحصائي للمحور العناية المهنية

العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الوسط	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
تسهم العناية المهنية في تعزيز الأخلاق المهنية للمدقق الشرعي وتوجيهه للامتثال للمعايير الأخلاقية المهنية في أداء عمله	ك	0	1	3	19	13	.72	3	مرتفعة جدا
	%	0.0	2.8	8.3	52.8	36.1			
تساعد العناية المهنية في إنشاء نظام داخلي لمراقبة الجودة يضمن تنفيذ عمليات التدقيق الشرعي بطريقة مهنية وفعالة وفقًا للمعايير المطبقة بالمؤسسة	ك	0	1	5	19	11	.75	4	مرتفعة
	%	0.0	2.8	13.9	52.8	33.6			
الاهتمام بالعناية المهنية يعزز التخطيط والتنظيم الجيد لعمليات التدقيق الشرعي، مما يضمن تغطية	ك	0	0	3	19	14	.62	1	مرتفعة جدا
	%	0.0	0.0	8.3	52.8	38.9			



شاملة لجميع المجالات المحتملة للمخاطر والمخالفات										
مرتفعة جدا	3	.64	4.22	12	20	4	0	0	ك	تسهم العناية المهنية في وضع معايير وإجراءات لإعداد الوثائق والسجلات المهمة ذات الصلة بعمليات التدقيق الشرعي
				33.3	55.6	11.1	0.0	0.0	%	
مرتفعة جدا	2	.60	4.25	12	21	3	0	0	ك	يسهم الاهتمام بالعناية المهنية في بناء الثقة والمصداقية للمدقق الشرعي والمؤسسات التي تستخدم خدماته، مما يعزز سمعتهم ويجذب المزيد من العملاء
				33.3	58.3	8.3	0.0	0.0	%	
مرتفعة	4	.57	4.11	8	24	4	0	0	ك	تعزز العناية المهنية الرقابة الداخلية والمساءلة في عمليات التدقيق الشرعي
				22.2	66.7	11.1	0.0	0.0	%	
مرتفعة جدا	-	0.47	4.20	-	-	-	-	-	-	العام

من خلال النتائج الواردة في الجدول السابق، نجد أن درجة الانطباق لمعظم العبارات مرتفعة جدًا. وأعلى العبارات انطباقاً هي العبارة: (الاهتمام بالعناية المهنية يعزز التخطيط والتنظيم الجيد لعمليات التدقيق الشرعي، مما يضمن تغطية شاملة لجميع المجالات المحتملة للمخاطر والمخالفات) بوسط 4.31، أي بدرجة مرتفعة جدًا.

وبصفة عامة، لدراسة الاتجاه العام لاستبيان الدراسة واختبار الفرضية الخاصة به، تم إجراء اختبار ت لعينة واحدة (One Sample t Test)، وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

#### جدول يبين نتائج اختبارات لمحور العناية المهنية

العدد N	المتوسط Mean	Std. Deviation الانحراف المعياري	مستوى الدلالة P-value
	4.2037	.47495	.000

من خلال النتائج الواردة في الجدول السابق، نجد أن قيمة مستوى الدلالة أقل من 0.05، وبالنظر إلى قيمة الوسط الحسابي نجد أنها أكبر من 3، مما يدل على أن الاتجاه العام لهذا المحور هو أن درجة الانطباق مرتفعة. وبذلك يمكن القول إن (تعتبر العناية المهنية من العوامل المؤثرة في فعالية التدقيق الشرعي في المصارف التجارية الليبية).

### 7.3 مناقشة النتائج

من خلال التحليلات السابقة، يمكن ملاحظة أن النتائج تبين أن الكفاءة المهنية للمدقق الشرعي تُعد من أبرز العوامل المؤثرة، حيث إن الدراية الكافية بالمفاهيم والمبادئ الأساسية للتدقيق الشرعي، بالإضافة إلى مهارات المدقق التقنية، تعكس تأثيراً إيجابياً على فعالية وكفاءة التدقيق الشرعي. هذه النتيجة تتفق مع دراسة (Islam & Bhuiyan, 2021) التي أكدت أن كفاءة المدقق الشرعي تعتبر من العوامل الرئيسية التي تساهم في تحسين فعالية التدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية.

من جانب آخر، أظهرت النتائج أيضاً أن استقلالية المدقق الشرعي تُعد عاملاً مؤثراً في تحسين فعالية التدقيق الشرعي في المصارف التجارية الليبية. حيث إن الاستقلالية المهنية الكاملة في أداء المهام واتخاذ القرارات بحرية تامة بعيداً عن الضغوطات الخارجية تساهم في تعزيز الثقة في نتائج التدقيق الشرعي. هذه النتيجة تتفق مع نتائج دراسة (Ahmed & Sarea, 2019) التي أظهرت أن الاستقلالية الكاملة للمدقق الشرعي تؤثر بشكل إيجابي على فعالية التدقيق في المصارف الإسلامية.

كما بينت نتائج الدراسة أهمية وجود بنية تحتية قوية للإدارة العليا في المصارف التجارية الليبية، حيث تساهم في توفير التدريب اللازم لتطوير مهارات المدققين الشرعيين، بالإضافة إلى أدوات وآليات فعّالة لمراقبة جودة عمليات التدقيق الشرعي وضمان الامتثال للمعايير الشرعية. وهذه النتيجة تتوافق مع ما أشارت إليه دراسة (Alam et al., 2020) التي أكدت على أهمية الدعم المؤسسي والتنظيمي في تعزيز فعالية التدقيق الشرعي.

أما فيما يخص دعم الإدارة العليا للمصرف، فقد أكدت النتائج أن التوعية بأهمية التدقيق الشرعي وتخصيص الموارد اللازمة لتنفيذ عمليات التدقيق الشرعي بشكل فعّال من قبل الإدارة العليا يساهم بشكل كبير في تحسين فعالية التدقيق الشرعي. هذه النتيجة تتوافق مع دراسة (Khalid et al., 2018) التي أظهرت أن دعم الإدارة العليا يعد من العوامل الحاسمة في بناء الثقة في المصارف الإسلامية وضمان التزامها بالمعايير الشرعية.

أخيراً، أظهرت الدراسة أن العناية المهنية للمدقق الشرعي تؤثر بشكل إيجابي على فعالية التدقيق الشرعي، حيث إن الاهتمام بالعناية المهنية يعزز من التخطيط والتنظيم الجيد لعمليات التدقيق الشرعي، مما يضمن تغطية شاملة لجميع المجالات المحتملة للمخاطر والمخالفات. هذه النتيجة تتفق مع دراسة (Kasim et al., 2015) التي أظهرت أن العناية المهنية بالمدقق الشرعي تساهم في تعزيز فعالية التدقيق الشرعي وضمان الامتثال للمعايير الشرعية.

من خلال مقارنة هذه النتائج مع الأدبيات السابقة، يتضح أن العوامل التي تم تحديدها في الدراسة تتفق بشكل كبير مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة في هذا المجال، مما يساهم في تعزيز فهمنا لفعالية التدقيق الشرعي في المصارف التجارية الليبية وتحقيق التزامها بالمعايير الشرعية.

#### 4. خاتمة الدراسة:

تشير نتائج هذه الدراسة إلى وجود اتفاق عام بين المشاركين في الدراسة حول أهمية العوامل المؤثرة في فعالية التدقيق الشرعي في المصارف التجارية الليبية. فقد أظهرت النتائج أن هناك عدة عوامل رئيسية تؤثر في تحسين فعالية وكفاءة التدقيق الشرعي، وهي: الكفاءة المهنية للمدقق الشرعي، استقلاليته، دعم الإدارة العليا، البنية التحتية للمصرف، وكذلك العناية المهنية في أداء العمل. هذه العوامل تشكل أساساً قوياً لتحسين فعالية التدقيق الشرعي، وتساهم بشكل كبير في ضمان الالتزام بالمعايير الشرعية في المصارف. تشير الدراسة إلى أن فعالية التدقيق الشرعي تتطلب توافر المعرفة العميقة بالمفاهيم والمبادئ الشرعية، بالإضافة إلى استقلالية المدقق الشرعي، مما يساهم في اتخاذ قرارات مهنية موثوقة ويعزز الثقة في التقارير الشرعية للمصارف. كما أظهرت الدراسة أهمية دعم الإدارة العليا وتوفير بنية تحتية قوية تساهم في تطوير مهارات المدققين الشرعيين، بما يضمن التزام المصرف بالمعايير الشرعية.

تسهم هذه الدراسة في المناقشات الجارية حول التدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية، خاصة أنها تُعد من الدراسات القليلة التي تتناول هذا الموضوع في البيئة الليبية. يساهم هذا البحث في سد الفجوة

المعرفية المتعلقة بالتدقيق الشرعي في المصارف التجارية الليبية، ويقدم رؤى جديدة حول العوامل التي تؤثر في فعاليته. كما تسلط الضوء على ضرورة تعزيز ممارسات التدقيق الشرعي من خلال تحسين الكفاءة المهنية والاستقلالية والتطوير المستمر للبنية التحتية للمصارف. نظرًا لوجود نقص في الدراسات المتعلقة بالتدقيق الشرعي في المصارف الليبية، فإن هذه الدراسة تساهم في توسيع الفهم حول هذا الموضوع وتوفير إطارًا عمليًا يمكن أن يكون مفيدًا لصانعي السياسات والممارسين في هذا المجال.

## 5. التوصيات:

من خلال ما تناولته هذه الدراسة من العوامل المؤثرة في فعالية التدقيق الشرعي في القطاع المصرفي الليبي، واستنادًا إلى النتائج التي تم التوصل إليها، توصي الدراسة بما يلي:

- (1) رفع الكفاءة المهنية للمدققين الشرعيين، وتوفير البنية التحتية الملائمة لعملهم.
- (2) توصي الجهات الرقابية، المتمثلة في المصرف المركزي، بإعادة النظر في الهيكل التنظيمي للمصارف، بما يعزز استقلالية وجودة عمليات التدقيق الشرعي وضمان الامتثال للمعايير الشرعية.
- (3) العمل على إعداد ورش عمل وندوات لتطوير مهارات المدققين الشرعيين.
- (4) تعزيز التدريب المستمر للمدققين الشرعيين، من خلال تطوير برامج تدريبية متخصصة لتحديث معارفهم وتطوير مهاراتهم في القطاع المصرفي.
- (5) استخدام التقنيات الحديثة في التدقيق الشرعي، وتبني أدوات تقنية متقدمة لتحسين دقة وكفاءة عمليات التدقيق الشرعي ومواكبة التطورات في هذا المجال.

## 6. الدراسات المستقبلية:

يمكن اقتراح بعض الدراسات المستقبلية، ومنها:

1. تأثير التكنولوجيا على التدقيق الشرعي: دراسة تأثير التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي و Big Data على تحسين فعالية التدقيق الشرعي في المصارف.
2. دراسة مقارنة بين دول مختلفة: مقارنة التدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية في دول متعددة لفهم الممارسات الناجحة.
3. الثقافة المؤسسية وأثرها على التدقيق الشرعي: دراسة تأثير الثقافة المؤسسية على الالتزام بالمعايير الشرعية في المصارف.
4. استقلالية المدققين الشرعيين: دراسة العوامل التي تؤثر على استقلالية المدققين الشرعيين في المصارف الليبية.
5. دور التعليم المستمر في التدقيق الشرعي: دراسة تأثير التدريب والتعليم المستمر على تحسين كفاءة المدققين الشرعيين.
6. التدقيق الشرعي في النوافذ الإسلامية: دراسة مقارنة بين التدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية الكاملة والنوافذ الإسلامية.
7. السياسات الرقابية وجودة التدقيق الشرعي: دراسة تأثير السياسات الرقابية التي يضعها المصرف المركزي الليبي على جودة التدقيق الشرعي.

## المراجع:

- أحمد بلقاسم التواتي, & طلال عمر قفه. (2015). تقييم أداء المراقب الشرعي بالمصارف التجارية التي تطبق نظام النوافذ الإسلامية. مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية, (6), 56-97.
- الحشايقية, ميساء طاهر. (2019). مدى إمكانية تطبيق التدقيق الشرعي الخارجي على المصارف الإسلامية الأردنية (رسالة ماجستير, جامعة الزرقاء). الزرقاء, الأردن.
- الدهبي, وردة, بن بية, ميمونة, اقسام, & عمر/مؤطر. (2017). التدقيق الداخلي وعلاقته بجودة الأداء في المؤسسات (رسالة ماجستير, جامعة احمد دراية-ادرار).
- بوقرن مروة & ريشي شافية. (2022). دور التدقيق الداخلي في دعم حوكمة الشركات (رسالة ماجستير, جامعة 8 ماي). قالمة, الجزائر.
- حمدي, معمر, فلاق, & صليحة. (2021). متطلبات حوكمة الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية. مجلة دراسات في المالية الإسلامية والتنمية, (2), 26-45.
- حيرش, عبدالقادر, دويس, & عبدالقادر. (2024). نحو تفعيل دور الحوكمة الشرعية كأداة في تعزيز الاستقرار المالي في قطاع الاستثمارات الإسلامية-التجربة الكويتية أنموذجاً. مجلة دراسات في المالية الإسلامية والتنمية, (2), 67-103.
- خليف, إحسان, بوقصة, & سليمة. (2024). واقع التدقيق الشرعي في مصرف السلام الجزائري-صيغة الاستصناع نموذجاً. دفاتر البحوث العلمية, (2), 11-197.
- فادي إبراهيم دراغمة. (2022). أخلاقيات مهنة الرقابة والتدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية و القانونية. 1-15, (22), 6.
- قدوري, الهدى, العفيفي, عبد الرحمن (2018), "واقع التدقيق الشرعي للمعاملات المصرفية الإسلامية، حالة المصارف الإسلامية العاملة بمدينة سيدي بلعباس الجزائر".
- محمد, & تيمماوي. (2016). "التدقيق الشرعي كآلية لتفعيل نظام الرقابة الداخلية في البنوك الإسلامية: دراسة حالة بنك الجزائر ومصرف السلام الجزائري" (دراسة دكتوراه، جامعة غرداية).
- مصرف ليبيا المركزي. (2023). دليل حوكمة المصارف الإسلامية إدارة. الرقابة على المصارف والنقد.
- Ab Ghani, N. L., Ariffin, N. M., & Rahman, A. R. A. (2019). The measurement of effective internal shariah audit function in Islamic financial institutions. *International Journal of Economics, Management and Accounting*, 27(1), 141-165.
- Ahmed, A. A. K., & Sarea, A. M. (2019). Factors influencing internal shariah audit effectiveness: Evidence from Bahrain. *International Journal of Financial Research*, 10(6), 196-210.
- Ajili, H., & Bouri, A. (2018). Corporate governance quality of Islamic banks: measurement and effect on financial performance. *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management*, 11(3), 470-487. <https://doi.org/10.1108/IMEFM05-2017-0131>.

- Alam, M. K., Ahmad, A. U. F., & Muneeza, A. (2020). External Sharī'ah audit and review committee Vis-a-Vis Sharī'ah compliance quality and accountability: A case of Islamic banks in Bangladesh. *Journal of Public Affairs*, June. <https://doi.org/10.1002/pa.2364>.
- Algabry, L., Alhabshi, S. M., Soualhi, Y., & Alaeddin, O. (2020). Conceptual framework of internal Sharī'ah audit effectiveness factors in Islamic banks. *ISRA International Journal of Islamic Finance*, 12(2), 171-193.
- Ali, N. A. M., & Kasim, N. (2019). Talent management for Shariah auditors: Case study evidence from the practitioners. *International Journal of Financial Research*, 10(3), 252-266.
- Alqudah, H. M., Amran, N. A., & Hassan, H. (2019). Extrinsic factors influencing internal auditors' effectiveness in Jordanian public sector. *Rev. Eur. Stud.*, 11, 67.
- Islam, K. M., & BHUIYAN, A. B. (2021). Determinants of the effectiveness of internal Shariah audit: Evidence from Islamic banks in Bangladesh. *The Journal of Asian Finance, Economics and Business*, 8(2), 223-230.
- Kasim, N., Hashim, N.A., & Salman, S.A. (2015). The impact of corporate governance mechanisms on audit quality of Shari'ah compliant companies. *Journal of economic research*, 12, 2077-2091.
- Khalid, A. A., Haron, H., & Masron, T. A. (2018a). Competency and effectiveness of internal Shariah audit in Islamic financial institutions. *Journal of Islamic Accounting and Business Research*, 9(2), 201–221. <https://doi.org/10.1108/JIABR-01-2016-0009>.
- Khalid, A. A., Haron, H., Sarea, A. M., & Masron, T. A. (2018b). The role of shariah supervisory board on internal Shariah audit effectiveness: Evidence from Bahrain. *Academy of Accounting and Financial Studies Journal*, 22(5).
- Mohd Ali, N. A., Shahimi, S., & Shafii, Z. (2018). Knowledge, Skills and Characteristics Requirements for Shari'ah Auditors. *Asian Journal of Accounting and Governance*, 9, 171–185. <https://doi.org/10.17576/ajag-2018-09-15>.
- Mukhibad, H., Nurkhin, A., Anisykurlillah, I., Fachrurrozie, F., & Jayanto, P. Y. (2023). Open innovation in shariah compliance in Islamic banks—does shariah supervisory board attributes matter?. *Journal of Open Innovation: Technology, Market, and Complexity*, 9(1), 100014.
- Othman, R., & Ameer, R. (2015). Conceptualising the duties and roles of auditors in islamic financial institutions what makes them different? *Humanomics*, 31(2), 201–213. <https://doi.org/10.1108/H-04-2013-0027>.
- Yaacob, H., Shafeek, F., & Nahar, H. S. (2014). Exploring undergraduate students' understanding of shari'ah auditing in brunei. *Middle - East Journal of Scientific Research*, 19(1), 52–60. <https://doi.org/10.5829/idosi.mejsr.2014.19.1.11485>.
- Yasoa, M. R., Wan Abdullah, W. A., & Endut, W. A. (2020). A Comparative Analysis between Shariah Audit and Shariah Review in Islamic Banks in Malaysia: Practitioners' Perspective. *Environment-Behaviour Proceedings Journal*, 5(14), 195–200. <https://doi.org/10.21834/ebpj.v5i14.2208>.